

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام

د. فيصل بن سعيد تليلاوي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

لم تكن البشرية وإلى عصور متأخرة تؤمن بمبدأ المساواة، أو العدل بين الناس حتى وقت متأخر جدا، حيث بدأ المفكرون الإنسانيون ينادون ويطالبون بتحقيق المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو الوطن، ثم بدأ بعد ذلك مبدأ المساواة بين الناس يستقر بعض الشيء في القانون الوضعي الحديث، وتفرع عنه مبدأ المساواة أمام القانون، ومبدأ المساواة أمام القضاء، ومبدأ المساواة أمام وظائف الدولة، ومبدأ المساواة في التكاليف والأعباء العامة .

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

ومع ذلك فإن هذا المبدأ في وضعه الحالي في القانون الوضعي لا يرقى إلى مستوى ما بلغه في الشريعة الإسلامية منذ أربعة عشر قرناً من الزمن، حيث بنيت أسس الشريعة الإسلامية على هذا المبدأ بصورة بارزة، وتم تطبيقه على نحو لم تعرف البشرية له مثيلاً، لا في ماضيها ولا في حاضرها، وذلك ما يتجلى في بحثنا هذا الذي قسمناه إلى فصلين، الفصل الأول خصصناه للتعريف والسياق التاريخي لمبدأ المساواة في العصور القديمة والحديثة، والفصل الثاني خصصناه للحدوث عن مبدأ المساواة في الشريعة الإسلامية، وقواعد المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية.

الفصل الأول

في التعريف والسياق التاريخي

ستعرض في هذا الفصل إلى تحديد معاني كل من مصطلحات، المبدأ، والمساواة، والقضاء وكذلك السياق التاريخي لهذا المبدأ، وذلك في المبحثين الآتين، حيث خصصت المبحث الأول لتعريف المصطلحات والمبحث الثاني للسياق التاريخي.

المبحث الأول: في التعريف

لكي نحدد مصطلحات البحث بدقة ووضوح، يجب أن نعرف معاني الألفاظ الثلاثة الآتية وهي المبدأ، والمساواة، والقضاء، وذلك في المطالب الآتية، حيث خصصت لكل لفظة مطلباً على النحو الآتي.

المطلب الأول: تعريف المبدأ

لم أعر على تعريف هذه الكلمة في المعاجم القديمة، مثل لسان العرب لابن منظور، ويبدو أن اصطلاح هذه الكلمة قد استعمل حديثاً، فلجأت بعد ذلك

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تلياني
إلى القواميس الحديثة، فوجدت صاحب معجم الرائد يقول: «المبدأ مصدره
بدأ في المفرد، والجمع مبادئ، وهي تعني الأصل أو الطريقة في التصرف أو
النظر إلى الأشياء»¹

المطلب الثاني: تعريف المساواة

تطلق كلمة المساواة في اللغة العربية على عدة معاني، منها المماثلة قال
صاحب لسان العرب: «... استوى الشيئان وتساويا: تماثلا»².

كما أنها أيضا تدل على العدل وعدم التفريق بين الأشياء، قال في لسان
العرب كذلك «ويقال ساوى الشيء الشيء، إذا عادله، وساويت بين الشيئين إذا
عدلت بينهما»³.

وبناء عليه فإن كلمة المساواة في اللغة العربية تدل على المماثلة والعدل
وعدم التمييز بين الأشياء المتماثلة، فيما عدا الفوارق الطبيعية ذلك لأن المساواة
المطلقة متعذرة فالمرأة مثلا تساوي الرجل في الحقوق والواجبات، لكنها
تختلف عنه من حيث الطبيعة كالحمل والإرضاع اللذين تترتب عنهما بعض
الحقوق.

ويقصد بالمساواة اصطلاحا في الشريعة الإسلامية كما يقول الشيخ الطاهر
بن عاشور رحمه الله تعالى: «المساواة الإسلامية الناشئة عن الأخوة؛ ليس المراد
منها التساوي في منتجات العقول، أو في العلوم أو في مآثر الأعمال لظهور
التفاوت بين الناس في القابليات والهمم، ولكن يراد منها ما ينشأ عن معنى

¹ جبران مسعود: الرائد - ط2 - دار العلم للملايين - بيروت - 1967 - ص 1317.

² ابن منظور جمال الدين بن محمد: لسان العرب - دار بيروت (بدون تاريخ) - 410/14.

³ المصدر نفسه: 410/14.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تلياني

الأخوة وهو تساوي المسلمين في الانتساب إلى الجامعة الإسلامية وفي التهيء والصلاحية لكل فضيلة في الإسلام إذا وجدت أسبابها وسمحت بها مواهب أصحابها، وأيضا في إعطاء الحقوق المخولة في الشريعة الإسلامية بدون تفاوت بين أصحابها فيما لا أثر للتفاوت فيه بين الناس»¹.

وعلى ذلك يكون المقصود من مبدأ المساواة بين الناس في الشريعة الإسلامية الغراء، ليس المساواة المطلقة، وإنما هو المساواة فيما يتماثل فيه الناس، بحيث لا تكون قوة القوي ولا عزته تزيد له عن آثار ذلك التماثل، أي المساواة الفعلية وليست المساواة المطلقة.

المطلب الثالث: تعريف القضاء

القضاء في اللغة العربية معناه الفصل في الحكم قال صاحب لسان العرب: «القضاء: الحكم والجمع، الأفضية، أو القضايا»².

وقال أيضا: «قال أهل الحجاز: القاضي معناه في اللغة القاطع للأمور، المحكم لها، واستقضي فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس»³.

ويستخلص من جملة ما أورده ابن منظور في لسان العرب، أن كلمة (قضاء) في اللغة العربية معناها: الفصل في الحكم.

وفي الشرع وردت لفظة القضاء بعدة معان ليس هنا مجال حصرها وعدّها، منها على سبيل المثال قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ}

¹ ابن عاشور محمد الطاهر: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام- الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر (1985)-ص 144.

² ابن منظور جمال الدين: لسان العرب-186/15.

³ المصدر نفسه: 186/15.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... فيصل بن سحيد تلياني

وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ¹.

وفي الفقه الإسلامي عرف الفقهاء القضاء بتعريفات متقاربة منها: تعريف ابن عابدين حيث قال: هو فصل الخصومات وقطع النزاعات على وجه خاص².

فعبارة على وجه خاص، قيد خرج به نحو الصلح بين المتخاصمين³، ولذلك عرفه أحد المعاصرين فقال: هو الحكم بين الخصوم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بكيفية مخصصة⁴.

والمقصود بالكيفية المخصصة: كيفية رفع الدعوى إلى القاضي، والأساليب والضوابط التي يلتزم بها القاضي والخصوم في إجراء الترافع أمام القضاء⁵.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن المقصود من مبدأ المساواة أمام القضاء، هو أنه لكل فرد من أفراد الأمة حق الالتجاء إلى القضاء لاستفتاء حقه بغض النظر عن لونه أو جنسه أو غناه أو فقره أو علمه أو جهله، وأنه ليس هناك تعدد محاكم بسبب اللون أو المال أو الجاه أو السلطان، فكل الناس أمام القضاء سواء.

¹ سورة يونس: الآية 47.

² ابن عابدين محمد أمين: رد المحتار على الدر المختار - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض - ط1 (1415هـ - 1994م) دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - 20/8.

³ المصدر نفسه: 20/8.

⁴ زيدان عبد الكريم: نظام القضاء في الشريعة الإسلامية - ط3 (1418هـ - 1997م) مؤسسة الرسالة - بيروت - ص12-13.

⁵ المرجع نفسه: ص13.

المبحث الثاني: في السياق التاريخي لمبدأ المساواة.

ستعرض في هذا المبحث إلى فكرة المساواة من الناحية التاريخية، وذلك قبل ظهور الإسلام، وكذلك وضعها الحالي في القانون الوضعي الحديث، وذلك في المطلبين الآتين، حيث جعلت المطلب الأول لمبدأ المساواة قبل ظهور الإسلام، والمطلب الثاني تناولت فيه مبدأ المساواة في القانون الوضعي الحديث.

المطلب الأول: مبدأ المساواة قبل ظهور الإسلام

لا يقدر قيمة مبادئ الإخاء والمساواة التي جاء بها الإسلام ونشرها في الأرض إلا من اطلع على مدى الجور والظلم والتمييز العنصري والتفرقة التي كانت سائدة عند مختلف الأمم قبل الإسلام، فقد كان القوي يأكل الضعيف، وكانت المجتمعات الإنسانية مقسمة إلى سادة وعبيد، سادة لا يخضعون إلى أي قانون، ولا يحاكمون لا على الكبيرة ولا على الصغيرة، وعبيد مستضعفين، تمتهن كرامتهم لا حق لهم في شيء، يتعرضون إلى أشد العقوبات لأنفهم الأسباب «ففي بلاد الفرس كانت الأكاسرة ملوك فارس، يدعون أنه يجري في عروقهم دم إلهي، وكان الفرس ينظرون إليهم كآلهة، ويعتقدون أن في طبيعتهم شيئاً علوياً مقدساً... ويرونهم فوق القانون، وفوق الانتقاد، وفوق البشر، لا يجري اسمهم على لسانهم، ولا يجلس أحد في مجلسهم، ويعتقدون أن لهم حقاً على كل إنسان، وليس لإنسان حق عليهم»¹.

¹ القرضاوي يوسف: الخصائص العامة للإسلام - ط3 (1405هـ - 1985م) مؤسسة الرسالة - ص100.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تلياني

وأشد من هذا التمييز نجده عند الهنود القدامى، إذ كان المجتمع الهندي مقسماً إلى أربع طبقات، أعلاها طبقة الكهنة ورجال الدين، وأدناها طبقة المنبوذين، وكان الدين ينتمون إلى الطبقة الأولى لا يسألون عن شيء، بينما يتعرض المنتمون إلى طبقة المنبوذين إلى أشد أنواع التفرقة والظلم والجور.¹

وأشد من ذلك التمييز كان سائداً عند قدماء اليونان حيث «كان قدماء اليونان يعتقدون أنهم شعب مختار، قد خلقوا من عناصر تختلف عن العناصر التي خلقت منها الشعوب الأخرى، التي كانوا يطلقون عليها اسم البربر وأنهم وحدهم كاملو الإنسانية، قد زودوا بجميع ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان من قوى العقل والإرادة، على حين أن الشعوب الأخرى ناقصة الإنسانية، مجردة من هذه القوى، لا تزيد كثيراً عن فصائل الأنعام».²

وكذلك كان الشأن عند الرومان فقد كانت قوانينهم ونظمهم الاجتماعية تجرد غير الروماني من جميع ما يتمتع به الروماني من حقوق، وتنظر إليه على أنه من فصيلة إنسانية وضعية، وأنه لم يخلق إلا ليكون رقيقاً للرومان.³

وكان الإسرائيليون ولا يزالون إلى اليوم يدعون أنهم شعب الله المختار، وأن الكنعانيين شعب وضع بحسب النشأة الأولى، وقد خلق الله هذا الشعب ليكون عبيداً للإسرائيليين.

¹ المرجع نفسه: ص 101.

² وفي علي عبد الواحد: المساواة في الإسلام - شركة مكتبات عكاظ (1403هـ -

1983م) ص 12-13.

³ المرجع نفسه: ص 13.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

وكان التمييز بين المتقاضين بسبب اللون أو الجنس أو الغنى سائدا، ويشمل العقوبة وتنفيذها: «وكانت المحاكم تتعدد تبعا لتعدد طوائف الأمة، فللاشراف محاكم خاصة وقضاة من طبعة معينة، ولرجال الدين محاكم خاصة، وللجمهور محاكم خاصة، ولكل طائفة قضااتها.

وكانت الجريمة الواحدة يعاقب عليها أمام هذه المحاكم المختلفة بعقوبات مختلفة، وكان لشخصية الجاني اعتبارها في القانون، فالعمل الذي يأتيه الشريف، ويعاقب عليه بأثفه العقوبات يعاقب عليه الشخص العادي إذا أتاه بأقصى العقوبات¹».

بل إن التمييز أمام القضاء في تلك العصور لا يقتصر فقط على توقيع العقوبة، وإنما يمتد حتى إلى طريقة توقيعها وتنفيذها، وما يقابل ذلك من استهانة وتنكيل بالفقير المتقاضي، بينما تبرأ ساحة الإشراف وقد لا يقفون إطلاقا أمام القضاء على جرائمهم وعدوانهم.

«وكانت العقوبة تنفذ على الشريف بطريقة تتفق مع شرفه، ولكنها تنفذ على رجل الشارع بطريقة تتفق مع وضعته وحطته، فإذا حكم بالإعدام مثلا على شريف ووضع، ضربت رقبة الشريف بالسيف، وشنق الوضع كما تشنق الكلاب²».

وإن الناظر في التاريخ البشري ليرى أن التمييز أمام القضاء وأثناء المحاكمات هو الذي كان سائدا، وقد شمل ذلك التمييز كافة مجالات الحقوق سواء كان ذلك فيما يتعلق بالعقوبة أو تنفيذها، وحتى طريقة تنفيذها، وقد استمر

¹ عودة عبد القادر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي - مؤسسة الرسالة (1405هـ - 1983م) - 310/1.

² المرجع نفسه: 310/1.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... فيصل بن سعيد تلياني

ذلك إلى وقت قريب جداً، بل ما يزال التمييز قائماً في عصرنا الحالي في القانون الوضعي، وإن خفت حدته على ما كان عليه في العصور السالفة، وهذا ما سنتعرض إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: مبدأ المساواة في القانون الوضعي الحديث

ذكرنا فيما سبق أن مبدأ عدم المساواة أمام القضاء هو الذي كان سائداً في العصور السابقة، وذلك فيما هو خارج عن دائرة الشريعة الإسلامية التي سنتناولها فيما بعد بالتفصيل، واستمر ذلك التمييز إلى وقت قريب حتى قامت الثورة الفرنسية، بدأت حين ذاك فقط المطالبة بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء.

وعلى الرغم من مجهودات بعض المفكرين والعلماء الذين نادوا بالإخاء الإنساني والمساواة والعدل، إلا أن المبدأ لم يحترم في القانون الوضعي الحديث، ولا سيما في ظل الدول ذات الأنظمة السياسية الاستبدادية والعنصرية، فإلى جانب التمييز العنصري بسبب الجنس أو اللون القائم في بلدان الغرب في وقتنا الراهن، حيث يمنع السود في الولايات المتحدة الأمريكية -وهي التي تدعي أنها زعيمة العالم الحر- وفي جنوب إفريقيا من أهم الحقوق، ويعاملون معاملة قانونية تختلف عن معاملة البيض، ويمنعون حتى من ارتياد بعض الأماكن العامة، ويحرمون من دخول المدارس والجامعات والمستشفيات المخصصة للبيض.

وعلى الرغم من أن الحضارة الغربية بشقيها الرأسمالي والماركسي، تعلن في الظاهر أنها تناصر مبدأ المساواة والإخاء الإنساني، إلا أنها في الواقع تتاجر بهذا الشعار ولا تعمل على تطبيقه في واقع الحياة، ولا يزال التمييز قائماً حتى

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... فيصل بن سعيد تلياني

الآن، «فقد حدث أن أخطأ رجل أسود فدخل كنيسة من كنائس البيض في يوم، وكان القسيس يعظ ويتحدث، فلمح هذا الوجه الغريب بين الحضور، فلم يملك إلا أن أخرج ورقة مطوية أرسلها إليه، فلما فتحها الرجل

الأسود وجد فيها: عنوان كنيسة السود في شارع كذا...!!»¹.

وإلى جانب هذا التمييز العنصري الذي يهدر حتما مبدأ المساواة أمام القضاء، لا تزال كثير من الدول تهدر في قوانينها هذا المبدأ، ومن أمثلة ذلك تمييز رئيس الدولة أمام القضاء عن باقي الناس، حيث لا يخضع للقانون كما يخضع له باقي الأفراد، بحجة واهية وهي أن رئيس الدولة هو مصدر القانون أو السلطة العليا، فلا يصح لسلطة أدنى منه أن تحاكمه.

كما تعفي القوانين الوضعية الحديثة - بالرغم من تشدقها بمبدأ المساواة - رجال السلك السياسي الذين يمثلون الدول الأجنبية من أن تسري عليهم قوانين الدولة التي يعملون فيها، ويشمل الإعفاء حاشيتهم وأعضاء أسرهم، وكذلك يتميز أعضاء الهيئة التشريعية أو من يسمون بالنواب، كما يميز القانون الوضعي بين الأغنياء والفقراء، ذلك أن قوانين الإجراءات الجنائية توجب على القاضي أن يحكم بالحبس في كثير من الجرائم، على أن يقدر للمحكوم عليه كفالة مالية إذا دفعها أجل تنفيذ الحكم عليه، وفي هذا خروج ظاهر على مبدأ المساواة، إذ يستطيع الغني دائما أن يدفع الكفالة فلا ينفذ عليه الحكم، بينما يعجز الفقير عن الدفع، فينفذ عليه الحكم².

وهذا إخلال واضح بمبدأ المساواة التي يدعيها القانون الوضعي الحديث.

¹ المرجع نفسه: 314/1.

² المرجع نفسه: 314/1.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

المطلب الثالث: نقد مبدأ المساواة أمام القضاء في ظل القانون الوضعي الحديث .

إن المتمعن في مبدأ المساواة أمام القضاء في القانون الوضعي الحديث ليلاحظ بجلاء ووضوح أن هناك من القواعد التي تثبت مظاهر التفرقة والتمييز ، وتخل بمبدأ المساواة ، وأوضح الأمثلة على ذلك عدم مساواة رئيس الدولة ، وأعضاء الهيئة التشريعية ، ورجال السلك السياسي بالأفراد العاديين، عكس الأمر على ما هو عليه في الشريعة الإسلامية حيث يتساوى الحاكم والمحكوم ، ويقفون على قدم المساواة أمام القضاء الإسلامي .

فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رئيسا للدولة الإسلامية التي أنشأها، ولا يدعي لنفسه قداسة ولا تميزا عن باقي المسلمين، يقف أمام القضاء كالأفراد العاديين، وهو القائل:

«أيها الناس من كنت جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليستقد¹ منه، ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرضي فليستقد منه، ومن أخذت له مالا، فهذا مالي فليأخذ منه، ولا يخشى الشحنة من قبلي، فإنها ليست من شأني، ألا وإن أجبكم إلي من أخذ مني حقا إن كان له، أو حللني فلقيت ربي وأنا طيب النفس»².

إن مبدأ المساواة بين الناس قد تقرر في الشريعة الإسلامية منذ أربعة عشر قرنا من الزمن ولم تعرف القوانين الوضعية هذا المبدأ إلا في الزمن

¹ القود: القصاص، وأقاد السلطان القاتل بالقتيل قتله به (مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي-ص232).

² الطبراني الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد: المعجم الكبير-حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي (بدون ناشر وبدون تاريخ)-280/18.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... فيصل بن سحيد تليلاني
المتأخر، ومع ذلك لا تزال القوانين الوضعية الحديثة تميز بين الناس تمييزاً
ظاهراً، ولم تصل إلى مستوى الشريعة، أو تدانيها في كثير من المجالات.

الفصل الثاني

مبدأ المساواة وقواعدها في الشريعة الإسلامية

إن مبدأ المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية لا يحتاج إلى كبير عناء
للبهنة عليه أو للتدليل على أن الإسلام قد دعا إليه، بل هو أشهر من أن يعرف
به أو يبحث عنه، فمما لا ريب فيه أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، قد
أعلن بصوت عال من أول يوم من أيام بداية دعوته الإسلامية المباركة، أنه في
ظل شريعة الإسلام العادلة تختفي كل الدعوات العرقية والنعرات القبلية
والعنصرية، وأنه لا سادة ولا عبيد وإن الناس جميعاً سواسية كأسنان المشط، مما
أغار عليه صدور كبار قريش الذين خافوا على سلطانهم وصولجانهم من عدل
الإسلام الذي تختفي في ظل أحكامه الربانية العادلة كل مظاهر التمييز والفرقة
بجميع أشكالها وأنواعها، وستناول في هذا الفصل الذي جعلته في مبحثين،
مبحث للحديث عن مبدأ المساواة في الشريعة الإسلامية والمبحث الآخر
خصصته للحديث عن بعض قواعد المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: مبدأ المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسلام والعالم كله يتخبط في ظلام
الشرك، والظلم والطغيان، والفساد، فنزلت تعاليمه الخالدة وقواعده شرعته
السمحة تدعو إلى المساواة الخالصة بين الناس وقد حرص الإسلام العظيم
على تقرير مبدأ المساواة في أكمل صورها وأجلى معانيها سواء كان ذلك في
كتاب الله الكريم أو في سنة رسوله الأمين، وفيما يلي سنتناول مبدأ المساواة في

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

الشريعة الإسلامية وذلك في المطلبين الآتين، حيث خصصت المطلب الأول للحديث عن مبدأ المساواة في القرآن الكريم والمطلب الثاني خصصته للحديث عن مبدأ المساواة في السنة النبوية الشريفة.

المطلب الأول: مبدأ المساواة في القرآن الكريم

قرر القرآن الكريم في آيات كثيرة منه مبدأ المساواة التامة بين خلق الله، لا فضل لعربي على عجمي ولا لرئيس على مرؤوس ولا لغني على فقير، بل اعتبر أن التفاضل بين الناس لا

يكون إلا بالتقوى والعمل الصالح والفضائل الأخلاقية قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ¹ .

وسبب نزول هذه الآية الكريمة كما ذكر العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه أسباب النزول «أخرج ابن أبي حاتم عن ابن أبي مليكة قال: لما كان يوم الفتح رقي بلال على ظهر الكعبة فأذن، فقال بعض الناس: أ هذا العبد الأسود يؤذن على ظهر الكعبة؟! ² .»

وقد خاطب الله تعالى المسلمين في كثير من آيات القرآن الكريم، يأمرهم بإقامة العدل في الأرض، وعدم التفرقة بين الناس، بسبب اللون أو الغنى والفقر قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ

¹ سورة الحجرات: الآية 13.

² السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر: أسباب النزول، مطبوع على هامش تفسير وبيان مفردات القرآن لمحمد حسن الحمصي - دار الرشيد - بيروت (بدون تاريخ) ص 494.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تلياني

أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا هَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوتُوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا¹.

وقال تعالى أيضا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ، إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ²﴾.

فهذه الآيات وغيرها من القرآن الكريم قد دلت على وجوب إقامة المساواة والعدل بين الناس لا فرق في ذلك بين رئيس أو مرؤوس، فقير أو غني، كبير أو صغير.

المطلب الثاني: مبدأ المساواة أمام القضاء في السنة النبوية الشريفة

كان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم أعلى مثل للعدل في هذا الكون، لم تعرف البشرية في تاريخها الطويل مثله قط في إقامة المساواة والعدل بين الناس، وسيرته العطرة، وسنته النبوية الشريفة أوضح برهان على ذلك، ففي خطبة الوداع أكد صلى الله عليه وسلم تقرير مبدأ المساواة حين قال: «أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، وليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد³».

¹ سورة النساء: الآية 135.

² سورة النساء: الآية 58.

³ قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والبخاري بنحوه، ورجال البزار رجال الصحيح. (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - مكتبة القدسي - القاهرة) (بدون تاريخ) - 84/8.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام..... فيصل بن سحيد تليلايني

وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا ذر الغفاري رضي الله عنه يعير بلالا ويقول يا ابن السوداء، وإذا رسول الله يغضب ويقول لأبي ذر: «ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى أو بالعمل الصالح»¹.

وروى الإمام مسلم في صحيحه عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن قريشا أهمهم شأن المرأة التي سرقت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، في غزوة الفتح، فقالوا من يكلم فيها رسول الله عليه وسلم؟ فقالوا: ومن يجتريء عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكلمه فيها أسامة بن زيد، فقتلوه وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أتشفع في حد من حدود الله؟ فقال له أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاخطب فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فإنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإنني و الذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها².

¹ قال الحافظ زين الدين العراقي: رواه ابن المبارك في البر و الصلة مع اختلاف، ولأحمد من حديثه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: أنظر فإنك لست بخير من أحمر و لا أسود، إنك امرؤ فيك جاهلية. (تحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم لمحمد الحسيني الزبيدي: 375/8).

² أخرجه مسلم في كتاب السرقة، باب قطع الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود (صحيح مسلم بهامش شرح صحيح مسلم لأبي عبد الله الأبي، المسمى بإكمال إكمال المعلم - مكتبة طيبة - الرياض) - 443/4.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تلياني

ففي هذه الأحاديث النبوية الشريفة وغيرها نجد الرسول ﷺ يقرر مبدأ المساواة الكاملة للناس جميعاً أمام القضاء، لا فرق في ذلك بين سيد ولا مسود، ولا غني ولا فقير، وهو الأمر الذي سار عليه صحابته من بعده، وجميع الخلفاء الراشدين، والسلف الصالح، ومواقفهم التاريخية في هذا المجال يشهد بها التاريخ، وهي أشهر من أن تعرف، وأكبر من أن تحصى.

المطلب الثالث: مبدأ المساواة أمام القضاء في الفقه الإسلامي

كانت أحكام الفقه الإسلامي ولا تزال تسوي بين الناس في جميع الأحكام، لا فرق في ذلك بين غني و فقير، فالناس كلهم سواسية أمام القضاء، ولا يوجد في الفقه الإسلامي ما يدعو إلى التمييز في تطبيق الأحكام الشرعية بين الناس، وكل ما في الأمر أن الحنفية خالفوا الجمهور في إقامة الحدود على الجرائم التي قد يرتكبها الخليفة أو الإمام، وملخص نظرية أبي حنيفة في هذه المسألة، أنه إذا ارتكب الإمام جريمة من الجرائم التي هي من حقوق الجماعة كالزنا والشرب، فإن هذا النوع من الجرائم يتعدى إقامة الحد على الإمام فيها، لأن الإمام هو المكلف بإقامة الحدود ولا يتصور أن يقيم الإمام الحد على نفسه، أما الجرائم التي هي من حقوق الأفراد كالقصاص والأموال، فإنها تقام عليه العقوبة إذا ارتكبها، ويخضع للعقوبة فيها كجميع الناس، لأن حق استفتاءها هو للأفراد المتضررين¹، ونظرية الجمهور تقول: بأن الإمام في حالة ارتكابه لأية جرائم مهما كان نوعها فإنه يتساوى مع جميع الناس في توقيع العقوبة عليه، ولا فرق في ذلك بين الجرائم التي فيها حقوق لله تعالى، وبين تلك التي فيها حقوق للأفراد.

¹ عودة عبد القادر: التشريع الجنائي الإسلامي - مرجع سابق - 320/1-322.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

ولا شك أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأي الجمهور، لأن الأساس الذي بنى عليه أبو حنيفة نظريته وإياه، لأن الإمام في الواقع يقيم الحدود، ويطبق العقوبات نيابة عن الجماعة، وإذا ارتكب هو نفسه جريمة عاد للجماعة حقها، وعاقبت الإمام حيث لا يصلح للنيابة عنها في هذه الحالة.¹

المبحث الثاني : بعض قواعد المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية

سنتناول في هذا المبحث بعض قواعد المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية، وذلك في المطلبين الآتين، حيث خصصت المطلب الأول لبعض القواعد الشكلية التي تشترط في المرافعة المعادلة بين الخصوم، والمطلب الثاني أتناول فيه بعض القواعد الموضوعية لإقامة المساواة بين الخصوم أمام القضاء العادل.

المطلب الأول: بعض قواعد المساواة أمام القضاء الشكلية

سأتناول في هذا المطلب المخصص للقواعد الشكلية، التي ينبغي على القاضي المسلم أن يلتزم بها، لضمان تحقيق محاكمة عادلة، قاعدتين، القاعدة الأولى هي التسوية بين الخصمين في المجلس، والقاعدة الثانية، هي التسوية في النظر والإشارة ورفع الصوت، وذلك في الفرعين الآتين:

الفرع الأول: التسوية بين الخصمين في المجلس

يجب على القاضي أن يسوي بين الخصمين في الجلوس، فيجلسهما بين يديه، لا عن يمينه ولا عن يساره، لأنه لو فعل ذلك فقد قرب أحدهما من مجلسه، وكذا لا يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، لأن لليمين فضلا

¹ المرجع نفسه: 322/1.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تلياني

على اليسار¹، وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين بن القيم رحمه الله تعالى: «فمتى خص أحد الخصمين بالدخول عليه أو القيام له أو بصدر المجلس والإقبال عليه والبشاشة والنظر إليه، كان عنوان حيفه وظلمه، وقد رأيت في بعض التواريخ القديمة أن أحد قضاة العدل في بني إسرائيل أوصاهم إذا دفنوه أن ينبشوا قبره بعد مدة، فينظروا هل تغير منه شيء أم لا؟ وقال: إني لم أجِر قط في حكم، ولم أحب فيه، غير أنه دخل علي خصمان، كان أحدهما صديقاً لي، فجعلت أصغي إليه بأذني أكثر من إصغائي إلى الآخر، ففعلوا ما أوصاهم به، فرأوا أذنه قد أكلها التراب، ولم يتغير جسده.

وفي تخصيص أحد الخصمين بمجلس أو إقبال أو إكرام مفسدتان: إحداهما: طمعه في أن تكون الحكومة له فيقوى قلبه وجنانه، والثانية: أن الآخر ييأس من عدله ويضعف قلبه، وتنكسر حجته².

الفرع الثاني: التسوية في النظر والإشارة ورفع الصوت

أخرج البيهقي والدارقطني في سننها عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه، وإشارته، ومقعده، ومجلسه»³.

¹ الكاساني علاء الدين أبو بكر بن مسعود: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود - ط1 (1418هـ - 1997م) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 118/9.

² ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر: إعلام الموقعين عن رب العالمين - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بدون ناشر، بدون تاريخ) - 89/1.

³ ابن الطلاع: أقضية رسول الله - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بدون ناشر، بدون تاريخ) ص21، والحديث قال الشيخ الألباني: أخرجه الدارقطني والبيهقي وهو ضعيف (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني: 239241/8).

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تلياني

وفي هذه القاعدة حكمة جليلة وهي أنه لكيلا يتوهم أحد الخصمين أن القاضي يميل إلى خصمه فيقعد عن المطالبة بحقه، وجب على القاضي أن يسوي بينهما في نظره وإشارته، وحتى لا يتشجع الآخر وبذلك تقع المساواة بين الخصمين.

روي أن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه تقاضى وأبي بن كعب إلى القاضي زيد بن ثابت، فقال زيد لعمر: «لو أرسلت إلي لجئتك».

فأجابه: «في بيته يؤتى الحكم». فأخذ زيد وسادته، وقدمها ليجلس عليها عمر فقال له عمر: «هذا أول جورك، سو بيننا في المجلس»¹.

وتقديم الوسادة إليه إشارة إلى تفضيله عن خصمه.

قال الماوردي: «أن يبدأ بالنظر بين من سبق من الخصوم، ولا يقدم مسبقاً إلا باختيار السابق، ويجمع بين الخصمين في دخولهما عليه، ولا يستدعي أحدهما قبل صاحبه، فتظهر به مماناة المتقدم، وتضعف فيه نفس المتأخر، بل يسوي في المدخل بين الشريف والمشروف والحر والعبد، والكافر والمسلم»².

وقال أيضاً «إذا دخلا عليه سوى بينهما، في لحظة ولفظه، إن أقبل كان إقباله عليهما، وإن أعرض إعراضه عنهما، ولا يجوز أن يقبل على أحدهما ويعرض عن الآخر، وإن تكلم كان كلامه لهما، وإن أمسك كان عنهما، ولا

¹ المحمصاني صبحي: المجتهدون في القضاء - ط1 (1980) دار العلم للملايين - بيروت - ص35.

² الماوردي أبو الحسن علي بن محمد: أدب القاضي (1392هـ - 1972م) بغداد (بدون ناشر) 249/2.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

يجوز أن يكلم أحدهما ويمسك عن الآخر، وإن اختلفا في الدين والحرية، لئلا يصير مما يلا لأحدهما»¹.

وأخرج البيهقي والدارقطني في سننهما عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فلا يرفع صوته على أحد الخصمين، ما لم يرفع على الآخر»².

ولاشك أن هذه القواعد الإجرائية القضائية تمثل أرفع وأنبأ صورة للقضاء العادل الذي عرفته البشرية عبر تاريخها الطويل، وهي مظهر من مظاهر العدل النابع من العقيدة الإسلامية، وتعاليم الإسلام العظيم، الذي كان ولا يزال نورا يبدد غيا هب الظلم والجور التي خيمت على الكون ردحا طويلا من الزمن.

المطلب الثاني: قواعد المساواة الموضوعية أمام القضاء

سنتناول في هذا المطلب بعض القواعد الموضوعية التي يجب على القاضي المسلم أن يلتزم بها أثناء المرافعات، وذلك لتحقيق مبدأ المساواة بين الخصوم، وذلك في الفروع الآتية، حيث خصصت الفرع الأول للحديث عن ضرورة سماع الطرفين، والفرع الثاني تناولت فيه قاعدة ألا يلحق أحد الخصمين حجة ولا شاهدا شهادة، والفرع الثالث ألا يستضيف أحد الخصمين دون الآخر، والفرع الرابع تكلمت فيه عن قاعدة ألا يقبل الهدية من الخصوم.

الفرع الأول: ضرورة سماع الطرفين

¹ المصدر نفسه: 249/2.

² ابن الطلاع: أقضية رسول الله - مصدر سابق - ص 21، والحديث سبق تخريجه قريبا.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

أخرج أبو داود في سننه، في كتاب القضاء، باب كيف القضاء ؟ والترمذي في جامعه في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع، عن علي بن أبي طالب قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضيا، فقلت يا رسول الله، ترسلني وأنا حديث السن لا علم لي بالقضاء؟ فقال إن الله عز وجل سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان، فلا تقض حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء. قال علي: فمازلت قاضيا، وما شككت في قضاء بعده¹.

وفي هذه القاعدة حكمة عظيمة، وهي أنه يجب على القاضي الثبت، وعدم التسرع في إصدار أحكامه حتى يسمع كلام الطرفين، لأن الاكتفاء بسماع طرف واحد من الخصوم فيه ظلم شديد للطرف الآخر، الذي ربما يكون الحق بجانبه، وربما أدلى بتوضيحات وأقوال تغير الحكم تغييرا جذريا، أو تضيء بعض الجوانب الخفية من الخصومة، فتساعد على كشف الحقيقة، فيكون صدور الحكم عن ثبت وبينة واضحة، فيصدر الحكم حينئذ عادلا بعيدا عن أي جور أو حيف، كما أن في هذه القاعدة، تنبيه ضروري للقاضي، وهو أن مهمته عظيمة وخطيرة، ينبغي عليه أن لا يقدم على إصدار أحكامه إلا بعد أن يستفرغ كافة جوانب القضية، وأن لا يكتفي بدليل واحد مهما كان قويا، وعليه أن يفحص جميع الأدلة، ووقائع القضية قبل إصدار أحكامه.

الفرع الثاني: ألا يلحق أحد الخصمين حجة ولا شاهدا شهادة

¹ المصدر نفسه: ص 24.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تليمان

ومن القواعد التي يجب على القاضي المسلم الالتزام بها، وذلك لتحقيق مبدأ المساواة بين الخصوم، وبالتالي تحقيق العدالة التي هي غاية القضاء الإسلامي، ألا يلحق القاضي أحد الخصمين حجة ولا دليلاً، جاء في كتاب الماوردي آداب القاضي : « قال الشافعي: ولا ينبغي أن يلحق واحدا منهما حجة... لأنه يصير بالتلقين مميلاً له وباعثاً على الاحتجاج بما لعله ليس له، فأما إن قصر المدعي في الدعوى، ولم يستوفها، سأله عما قصر فيه، لتحقيق به الدعوى، فإن لقنه تحقيق الدعوى فقد اختلف أصحابنا فيه، فجوزه بعضهم لأنه توقيف لتحقيق الدعوى وليس بتلقين للحجة، ومنع آخرون لأنه يصير معيناً له على خصمه »¹.

والنهي عن تلقين أحد الخصمين حجة مهم جداً، وذلك حتى لا يغلب القاضي الخصم الملحق بإرشاده إلى حجة قد تكون عوناً لمن لقن، ويتمسك بها الملحق على اعتبار أن القاضي قد اعترف بها، وأقرها وهو الذي أملاها.

وقد اختلف العلماء بشأن تلقين الحجة، فمنهم من أباحها وحجتهم في ذلك أن حسن سير المحاكمة يقتضيها، وهذا الرأي قال به أبو سعيد الإصطخري، ومنع ذلك قوم وحجتهم في ذلك أنه بتلقينه الحجة للخصم يكون قد أعانه على خصمه، والواجب عليه أن يكون ملتزماً بمبدأ المساواة بين الخصمين، والصواب في هذه المسألة أنه إذا لم تكن هناك ضرورة يقتضيها سير المحاكمة، فينبغي على القاضي أن يلتزم الحياد، ولا يقدم حجة لأحد من الخصوم.

وما قيل عن تلقين الحجة يقال كذلك عن تلقين الشهادة، فلا يجوز للقاضي أن يقلن أحد الشهود شهادة، قال الماوردي : « قال الشافعي ولا شاهداً

¹ الماوردي أبو الحسن علي بن محمد: أدب القاضي - مصدر سابق - 255/2-256.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تلياني
شهادة، يعني أنه لا يلحق الشاهد ما يشهد به لأمرين : إنه يصير بتلقينه مائلا مع
المشهود له، والثاني إنه ربما لقنه ما ليس عنده»¹.

وقال أيضا : « ولا يجوز أن يبعث الشاهد على الشهادة، إذا توقف عنها، ولا
يبعثه على التوقف عنها، إذا بادر إليها، إلا في الحدود التي تدرأ بالشبهات،
فيجوز أن يعرض له بالتوقف عنها»².

والقاعدة العامة في هذه المسألة، أي إشارة القاضي للشاهد بالتوقف عن
الشهادة، أنه لا يشير القاضي للشاهد بالتوقف إلا في الحدود التي تدرأ
بالشبهات، فقد استدلل القائلون بهذا الرأي بما رواه ابن حجر عن عبد الرزاق عن
الثوري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي قال : شهد أبو بكر وشبل بن
معبد ونافع على المغيرة، أنهم نظروا إليه كما ينظرون إلى المروود في المكحلة،
ونكل زياد، فقال عمر : هذا رجل لا يشهد إلا بحق، ثم جلداهم الحد»³.

الفرع الثالث : ألا يستضيف أحد الخصمين دون الآخر

قال الماوردي : قال الشافعي : ولا ينبغي أن يضيف الخصم دون صاحبه،
فإذا أمسى الخصمان عند القاضي، أو كانا غريبين، لم يجز أن يضيف أحدهما
دون الآخر، لما فيه من ظهور الممايلة.

روي أن رجلا نزل بعلي بن أبي طالب، فقال له علي : ألك خصم ؟ قال
: نعم، قال : تحول عنا، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا

¹ المصدر نفسه: 257/2.

² المصدر نفسه: 257/2.

³ المصدر نفسه: 2258.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

تضيفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه»، فلذلك لم يجز أن يضيف أحدهما، وقيل له: إما أن تضيفهما معا، أو تصرفهما معا¹.

وهذا الحديث وإن طعن في إسناده، إلا أنه لتحقيق المساواة الكاملة بين الخصمين يجب على القاضي ألا يستضيف أحد الخصمين دون الآخر، مادامت الدعوى ماثلة للنظر فيها ولم يقع فيها حكم نهائي، ولأن استضافة أحد الخصمين دون الآخر ربما جلب للقاضي تهمة الانحياز إلى الطرف الذي استضافه، لذلك ينبغي عليه عدم استضافة أحد الخصمين لتحقيق المساواة الكاملة بينهما.

الفرع الرابع: ألا يقبل الهدية من الخصوم

قال الماوردي: «قال الشافعي: ولا يقبل منه هدية، وإن كان يهدي إليه قبل ذلك، حتى تنفذ خصومته»².

والقاعدة العامة في هذه المسألة: أنه لا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية من الخصوم لأن في ذلك ممالة لأحد الخصمين، وينقسم حال القاضي في قبول الهدية إلى ثلاثة أقسام:

أحد تلك الأحوال: أن تكون الهدية ممن لم يهاده قبل الولاية، فلا يجوز له قبولها سواء كان له في حال الهدية محاكمة أو لم يكن، لأنه معرض لأن يحاكم، وتعتبر رشوة محرمة.

¹ المصدر نفسه: 263/2، والحديث قال الألباني: أخرجه البيهقي وهو ضعيف. (إرواء الغليل للألباني: 250/8-252).

² المصدر نفسه: 264/2.

مراتب سقاية مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام... فيصل بن سحيب تلياني

والثانية: أن تكون ممن يهاديه قبل الولاية لرحم أو مودة، وله في الحال محاكمة، فلا يجوز قبولها، لأن قبولها ممايلة، والثالثة: أن تكون ممن يهاديه قبل الولاية وليس له محاكمة، فينظر: فإن كانت من غير جنس هداياه المتقدمة، لأنه كان يهاديه بالطعام فصار يهاديه بالثياب، لم يجز أن يقبلها، لأن الزيادة هدية بالولاية.

وإن كانت من جنس ما يهاديه قبل الولاية، ففي جواز قبولها وجهان: أحدهما: يجوز أن يقبلها لخروجها عن سبب الولاية، والوجه الثاني: لا يجوز أن يقبلها، لجواز أن تحدث له محاكمة ينسب بها إلى الممايلة¹.

والأفضل للقاضي أن يتنزه عن قبول الهدايا إلا في حالات خاصة، ذكرها الماوردي في كتابه أدب القاضي وليس هذا موضع بحثها.

خاتمة:

لقد رأينا في هذا البحث كيف أن الشريعة الإسلامية الربانية قد محت جميع الفوارق بين الناس، وجعلتهم سواسية كأسنان المشط، ودعت إلى الأخوة والمساواة بين الناس في جميع جوانب العلاقات الإنسانية صغيرة أو كبيرة، وقد أعلنت بوضوح وجلاء منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، أنه لا فرق بين حاكم ومحكوم، ولا بين غني وفقير، وبلغت القمة في تحقيق المساواة بين الناس، مبدأ وتطبيقاً، بصورة لا ترقى إليها أية شريعة على وجه الأرض إطلاقاً.

بينما لم يعرف القانون الوضعي هذا المبدأ إلا في العصر الحديث، ومع ذلك فإن وضعيات قانونية كثيرة لا تزال داخل القانون الوضعي تخل بمبدأ المساواة بين الناس أمام القضاء، رغم إدعاء كثير من التشريعات والقوانين أنها

¹ المصدر نفسه: 264/2.

مراتب مقاصد مبدأ المساواة أمام القضاء في الإسلام.... د. فيصل بن سعيد تليلاوي

تسوى بين الناس، وتعمل على احترام مبدأ المساواة في تشريعاتها وقوانينها المختلفة، ومع ذلك فما زالت مشكلة التمييز العنصري حية قائمة في كثير من بلدان العالم سواء كان ذلك أمام القضاء أو غيره، وتلك طبيعة القوانين البشرية القاصرة التي لن تصل ولن ترقى إلى درجة الشريعة الإسلامية الربانية الخالدة، المجردة عن جميع النزعات والأهواء، قال الله تعالى: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ (سورة الجاثية: الآية 18).